العلاقات الاقتصادية السورية الروسية .. في تنامي مطرد

تعتبر روسيا من أولى الدول التي اعترفت باستقلال سوريا وأقامت علاقات دبلوماسية معها في عام 1944، وتعززت العلاقات السورية الروسية بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الاستراتيجي بعد وصول الرئيس الراحل حافظ الأسد إلى سدة الحكم في العام 1970.

وبدأ التعاون الاقتصادي النشيط بين سورية وروسيا في عام 1957، حيث قام الاتحاد السوفيتي بتشييد 63 مشروعا، ومن اهمها سلسلة المحطات الكهرمائية على نهر الفرات والعقدة المائية مع المحطة الكهرمائية "البعث" والمنشأة المائية مع المحطة الكهرمائية "تشرين" والمرحلة الاولى للمحطة الكهرحرارية "تشرين"، ومد (1.5 الف كيلومتر) من السكك الحديد و(3.7 الف كيلومتر) من خطوط الكهرباء وبناء عدد من منشآت الري.

واكتشف الاتحاد السوفييتي السابق حقول النفط في شمال شرقي سورية وقام بإنشاء خط انابيب لنقل المشتقات النفطية بين حمص وحلب بطول 180 كم، ومعمل الاسمدة الكيميائية مما سمح بتوفير نسبة 22 % من الطاقة الكهربائية ونسبة 27 % من النفط ومساحة 70 الف هكتار من الاراضي المروية.

كما شهدت الاتفاقيات اللاحقة مشاريع لبناء مصانع مختلفة كمصنع لإنتاج الأنابيب من الحديد والصلب، ومصنع لإنتاج قضبان وصفائح الألمنيوم، ومصانع للنسيج، والسكر، والكونسروة، والإطارات وغيرها، واستنادا لاتفاقية التعاون الاقتصادي الفني الموقعة في 1972، تعهدت موسكو بتقديم قرض قدره /25/ مليون روبل، لتمويل مشاريع النفط وتسوية قيمة التجهيزات والمواد وقطع التبديل المشتراة من الاتحاد السوفييتي.

لقد استمر ازدياد وتنامي حجم التبادل التجاري بين البلدين بوتائر عالية، ووصلت قيمة الصادرات السورية إلى روسيا في عام1989 و1990 أكثر من مليار و400 مليون جنيه إسترليني، وكانت السلع السورية من مواد نسيجية (الأقمشة القطنية والحريرية والممزوجة والغزول القطنية والستائر والمناشف والألبسة الداخلية)، ومنتجات مواد التجميل والشامبو والكونسروة بأنواعها، وغيرها من المواد الأولية والمصنعة تغزو الأسواق الروسية وغيرها من دول الرابطة المستقلة، والشرقية.ارتفعت صادرات روسيا الاتحادية إلى سورية من 95 مليون دولار عام 2000 إلى 138 مليون دولار عام 2002، في حين ارتفعت صادرات سورية إلى روسيا الاتحادية من 11 مليون دولار عام 2000 إلى 16 مليون دولار عام 2002.

وتم التوقيع في عام 1993 اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني، التي تشكلت بموجبها اللجنة الروسية السورية المشتركة، الخاصة بالتعاون في مجال التجارة والاقتصاد والعلم والتقنيات، وعقد في موسكو في تشرين الثاني عام 2009 الاجتماع السابع لهذه اللجنة.

واستمرت العلاقات الاقتصادية السورية الروسية تنمو بشكل مطرد، حتى تم تشكيل في العام 2004 مجلس الاعمال الروسي السوري برعاية مجلس الاعمال الروسي العربي، وساعدت العلاقة الثنائية بين البلدين على ضمان ركائز استراتيجية لسورية في الحفاظ على أمنها الاقتصادي.

وفي العام 2005 تم توقيع اتفاق روسي – سوري للتعاون الصناعي والتكنولوجي في الزيارة التي تمت عام 2005 للرئيس السوري بشار الأسد إلى موسكو تم الابرام على اتفاقيات ضخمة ومشاريع كبيرة زادة على 100 مشروع تجاري واقتصادي وتم بموجب هذه الزيارة شطب 73 % أي 9.8 مليار دولار من صافي ديون سوريا لموسكو، البالغة 13.4 مليار دولار.

وتبدي الشركات والمؤسسات الروسية اهتماما بالتعاون مع سوريا، وذلك في مجال النفط والغاز اساسا، وبنتيجة المناقصات تم توقيع العقود من قبل الشركات "تات نيفت" في آذار عام 2005 و"سيوز نيفت غاز" في عام 2005 و"ستروي ترانس غاز" في كانون الاول عام 2005، حيث بلغ التبادل السلعي بين الدولتين عام 2008 قيمة 2 مليار دولار.

يشار الى وزارة الاقتصاد السورية أعربت، مؤخرا، عن رغبة سورية في إقامة منطقة للتجارة الحرة تشمل إضافة إلى سورية روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان, مشيرة إلى أهمية تعزيز التعاون المشترك السوري الروسي.

ولم تصل العلاقات الاقتصادية بين البلدين الى مستوى العلاقات السياسية والعسكرية، حيث تعتبر سورية حليف عسكري مهم لروسيا في المنطقة، كما أن روسيا تعتبر من أكثر الدول الداعمة للدولة السورية، مشددة مرارا على ضرورة حل الأزمة السورية عبر إجراء حوار وطني بعيدا عن أي تدخل عسكري في شؤونها, كما أسقطت مع الصين ثلاثة مشاريع قرارات حول الأزمة السورية في مجلس الأمن، قدمتها دول غربية، لأنها رأت أنها تفتح الباب أمام التدخل الخارجي.